AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 **Telephone: 517 700 Fax : 517844**
website : www.africa-union.org

تقرير مداولات اجتماع الخبراء حول اعادة الاعمار والتنمية لفترة ما بعد النزاع فى أفريقيا

6-7 فبراير 2006

أديس ابابا- إثيوبيا

أولا: مقدمة

1- استضاف قسم السلم والأمن للاتحاد الافريقي اجتماع الخبراء حول اعادة الاعمار والتنمية لفترة ما بعد النزاع فى أفريقيا ، يومي 6 و7 فبراير 2006 في أديس أبابا- إثيوبيا. عقد الاجتماع لمناقشة مشروع السياسة الإطارية لاعادة الاعمار والتنمية لفترة ما بعد النزاع، على أساس مناقشات الورقة المفاهيمية المقدمة إلى خلوة استثارة الأفكار الرابعة لمجلس السلم والأمن والأعضاء الآخرين للجنة الممثلين الدائمين للاتحاد الأفريقي التى عقدت في دوربان- جنوب أفريقيا يومي 4 و5 سبتمبر 2005.

2- بدعوة من مفوضية الاتحاد الأفريقي و بدعم من [سافار أفريقيا] ، تم عقد اجتماع الخبراء. حيث كان المشاركون من أعضاء الادارات المختلفة داخل مفوضية الاتحاد الأفريقي و أعضاء مجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي والبنك الأفريقي للتنمية و والوكالات الفنية المتخصصة للاتحاد الأفريقي ووكالات الأمم المتحدة و مجموعات المجتمع المدني ووكالات المساعدات الثنائية (قائمة المشاركين ، الملحق 1).

3- اطلع المشاركون على مشروع السياسة الإطارية حول اعادة الاعمار والتنمية لفترة ما بعد النزاع ، و قدموا التوصيات حول التغييرات والإضافات المتعلقة بكل عنصر تأسيسي ، و كذلك للوثيقة عموما بغية أثراء السياسة الإطارية. (انظر إلى جدول الأعمال ، الملحق 2) في كل جلسة ، يقوم رئيس جلسة النقاش لمحة عن العناصر المتعلقة بمشروع السياسة الإطارية ، بينما يتولى الميسر رئاسة و توجيه المناقشات. ويركز المشاركون ، تحديدا، على العناصر التالية:

- ولاية وترشيد اعادة الاعمار والتنمية لفترة ما بعد النزاع.
- المبادئ الأساسية لتنفيذ اعادة الاعمار والتنمية لفترة ما بعد النزاع.
- مقاييس ومعايير ومؤشرات التنفيذ و تتابع أنشطة اعادة الاعمار والتنمية لفترة ما بعد النزاع تحت كل عنصر تأسيسي.
- حشد الموارد وبناء القدرة.

الفاعلون وآليات و عمليات الحكم المطلوبة لتنفيذ أنشطة اعادة الاعمار والتنمية لفترة ما بعد النزاع.

4- التوصيات المقدمة على كل بند ستسهم في تنقيح مشروع وثيقة السياسة قبل رفعها إلى اجتماع الخبراء الحكوميين لبحثها فى مايو 2006.

5- يمكن تصنيف المقترحات المتعلقة بمراجعة الوثيقة إلى قسمين: المقترحات المتعلقة بالهيكل وتلك التى تعالج المحتوى. فيما يتعلق بهيكل و تنظيم السياسة الإطارية حول اعادة الاعمار والتنمية لفترة ما بعد النزاع، أوصي المشاركون ، من بين جملة أمور أخرى ، بالتالي:

- فصل العناصر المعيارية والاستراتيجية عن التشغيلية.
- وضع تعريفات واضحة لكل عنصر تأسيسي.
- تضمين خط وط إرشادية واضحة في أطار العمل بغية المساعدة على تحديد النقطة التى تنتهي عندها فترة ما بعد النزاع.
- دمج العناصر التأسيسية المختلفة وتسليط الضوء على المسائل الخلافية.
- اولويات وتتابع الأنشطة على المدى القصير والمتوسط والطويل أو مراحل الطوارئ والمراحل الانتقالية والإنمائية .
- تنظيم الأنشطة داخل كل عنصر تأسيسي إلى تجمعات من خلال العناوين الفرعية .
- التركيز على المقاييس والمعايير والمؤشرات مع الأنشطة المحددة لضمان الوضوح والعلاقة والصلاحية .
- توضيح ادوار ومسؤوليات جميع اللاعبين – بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والحكومات ومتعددي الأطراف – على جميع المستويات (المحلي والوطني والإقليمي والقاري والدولي) بهدف التنسيق والمساءلة وتقدم المراقبة .

6- كما تم أيضا اقتراح عدد من التغييرات والإضافات المطبقة على محتوى السياسة الإطارية لاعادة الاعمار والتنمية لفترة ما بعد النزاع عموماً . وتضم بعض المجالات التي تغطيها هذه المقترحات التالي :

- الحاجة إلى ضمان أن تسهم جميع أنشطة إعادة الاعمار والتنمية لفترة ما بعد النزاع في خلق ثقافة السلام في مجتمعات ما بعد النزاعات .
- الحاجة إلى النظر لإعادة الاعمار والتنمية لفترة ما بعد النزاع كجزء من الأنشطة المتصلة بالسلم والأمن بما في ذلك فض وادارة وحل النزاعات لضمان أن تسهم في التنمية المستدامة .
- أهمية إجراء تحليلات قاعدية أو مفاهيمية للدول الخارجة من النزاعات . يجب أن تسبق مثل هذه التحليلات إطلاع على أنشطة إعادة الاعمار والتنمية لفترة ما بعد النزاع للمساعدة في تحديد الاحتياجات ، لاستخدامها كأسس لوضع استراتيجيات التدخل و لتحديد وقت البدء فى العمل. كما يجب عليهم أيضا

الاخذ في الاعتبار المحددات المحلية بما في ذلك السياق السياسي و الاجتماعي والقدرات المحلية والديناميات الإقليمية.
- مؤسساتية المراقبة والتقييم كجزء من عملية التنفيذ بغية تقليل الحاجة إلى عمليات تقييم دورية.
- الحاجة إلى إعطاء عناية خاصة إلى المجموعات ذات الاحتياجات الخاصة بمن فيهم المرأة والأطفال وكبار السن والمعاقين والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والشباب والأطفال الجنود.
- تسليط الضوء على الدور المهم الذي يمكن إن تلعبه الفنون والثقافة والتعليم والعلم والتكنولوجيا والرياضة في سياسة اعادة الاعمار والتنمية لفترة ما بعد النزاع.

ثانيا: الجلسة الافتتاحية

7- ترأس الجلسة الافتتاحية السيد/ جيفري موجامي ، مدير إدارة السلم والأمن بالمفوضية ، وألقى الكلمة الافتتاحية مفوض السلم والأمن السفير سعيد جينث. حيث تطرق في كلمته إلى تاريخ السياسة الإطارية لاعادة الاعمار والتنمية لفترة ما بعد النزاع من مفهومها الأولي مرورا بمداولات الخلوة الرابعة لاستثارة الأفكار لمجلس السلم والأمن ولجنة الممثلين الدائمين في دوربان- جنوب أفريقيا يومي 4 و5 سبتمبر 2005 إلى صدورتها الحالية والتي هي موضوع هذا الاجتماع. وأكد على الحاجة إلى المؤسسات الافريقية لتقديم التوجيه إلى الدول الخارجة من النزاعات بحيث تصبح مشاركة أكثر في أنشطة اعادة الاعمار والتنمية لفترة ما بعد النزاع في القارة.

8- أكد السفير سعيد جينث على الأهمية التى تكتسيها السياسة الإطارية لاعادة الاعمار والتنمية لفترة ما بعد النزاعات في إرساء أنشطة اعادة الاعمار و فى ازدياد عدد الدول الخارجة من النزاعات. في الوقت الذي يعقد فيه هذا الاجتماع ، ليبيريا على طريق أعادة الاعمار ، ومن المقرر عقد مؤتمر تعهدات بورندي يوم 27 فبراير 2006 ، و كل من جمهورية الكنغو الديمقراطية والصومال مرشحتين لعمليات اعادة الاعمار لفترة ما بعد النزاع. وعلى هذا الأساس، حث المشاركين على تقديم المساهمات التى من شأنها تحسين جودة مشروع وثيقة السياسة وأجندة أعادة الاعمار في أفريقيا.

9- جدد رئيس الجلسة ، جيفري موجامي ، تأكيده على رسالة المفوض و حث المشاركين ، تحديدا ، على التركيز على: التوسع في المقاييس والمعايير والمؤشرات الخاصة بكل عنصر تأسيسي وعلى تتابع الأنشطة و الإنشاء المؤسسي وآليات التنفيذ بما في ذلك العلاقة التى يجب تطويرها مع لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام المشكله حديثا.

الجلسة الثانية

10- ترأس السيد القاسمي وان ، رئيس قسم إدارة النزاعات بمفوضية الاتحاد الافريقي جلسة النقاش التي خصصت للولاية والترشيد للسياسة الإطارية لإعادة الأعمار و التنمية لفترة ما بعد النزاع (الفقرات من 10-17 من المشروع) وقام اللواء **بال مارتنز** بدور الميسر في هذا الجلسة. حدد السيد وان في كلمته أربع مسائل مهمة يحتاج الخبراء إلى تسليط الضوء عليها في السياسة الإطارية لإعادة الأعمار و التنمية لفترة ما بعد النزاع ، وهي:

- دور الاتحاد الافريقي في أعادة الأعمار والتنمية لفترة ما بعد النزاع ، خاصة ، علاقة الاتحاد الافريقي بالمجموعات الاقتصادية الإقليمية و دورها في تنفيذ أعادة الأعمار و التنمية لفترة ما بعد النزاع.
- كيفية الاستفادة من تجارب مؤسسات الاتحاد الافريقي والفاعلين الآخرين المشاركين في أنشطة أعادة الأعمار و التنمية لفترة ما بعد النزاع على المستوي الوطني و الاقليمي والدولي.
- كيفية تعزيز السلام والمساهمة طويلة الأجل في التنمية المستدامة .
- الآليات الضرورية لتنسيق الأنشطة لتعزيز التعاون الفعال مع جميع الفاعلين.

11- تقدم اللواء مارتنز بالشكر إلى الشركاء الدوليين على مساهماتهم ، وأكد على أهمية جهودهم في أعادة الأعمار و التنمية لفترة ما بعد النزاع وعلى العملية التي يقودها الاتحاد الافريقي لضمان دعم البرامج الدولية لإعادة الأعمار و التنمية لفترة ما بعد النزاع بدلا من التنافس معها. كما ذكر المشاركين أيضا بالهدف بعيد الأجل لإعادة الأعمار و التنمية لفترة ما بعد النزاع هو التنمية المستدامة ، وحثهم على التركيز على ما بعد الفترة القصيرة لاستقرار الدول بعد النزاعات. وأخيرا ، تم تشجيع المشاركين على المساهمة بمقترحات ملموسة للتنفيذ السريع لاعتماد السياسة الإطارية لإعادة الأعمار و التنمية لفترة ما بعد النزاع لاستخدامها من قبل الدول الخارجة من النزاعات.

12- عموما ، قبل ووافق المشاركون على الولاية والترشيد لاطار عمل أعادة الاعمار و التنمية لفترة ما بعد النزاع ، كما وضح في مشروع السياسة. وأكد اغلب المشاركون على الجهد الزمني ، و الحاجة إلى التأكيد على الملكية الافريقية لعمليات إعادة الاعمار والتنمية لفترة ما بعد النزاع وعلى أهمية التقسيم الجيد للعمل و وضوح الأدوار المختلفة للفاعلين ، خاصة المجموعات الاقتصادية الإقليمية و قيمة أطار العمل الافريقي التي

يمكنها من العمل كقائمة مراجعة للدول الخارجة من النزاعات. إضافة إلى انه تم حث المشاركين على تضمين التالي فى الوثيقة المنقحة:

- المشاركة الكاملة للاتحاد الافريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية و المؤسسات المتخصصة.
- تطوير العلاقة بين السياسة الإطارية للاتحاد الافريقي لإعادة الأعمار والتنمية لفترة ما بعد النزاع و لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام المستحدثة حديثا.
- الاعتراف بالتحديات الفريدة التي تشكلها الدول التي دمرت مؤسساتها خلال النزاعات تاركة الدول دون قدرات على تنفيذ برامج إعادة الأعمار و التنمية لفترة ما بعد النزاع.
- أمكانية الاستشهاد بالمادة (4) الفقرة (هـ) من القانون التأسيسي للاتحاد الافريقي والتي تجيز تدخل الاتحاد الافريقي فى الدول الأعضاء ، كأساس لدور الاتحاد الافريقي فى أعادة الأعمار و التنمية لفترة ما بعد النزاع.
- عكس تجارب الدول المشاركة حاليا فى عمليات أعادة الأعمار و التنمية لفترة ما بعد النزاع.

الجلسة الثالثة: المبادئ الأساسية لاطار عمل أعادة الأعمار والتنمية لفترة ما بعد النزاع.

13- قام السفير موسى ماكان كامار ، من المنظمة الدولية الفرانكفونية ، بدور الميسر للجلسة الخاصة بالمبادئ الأساسية لاطار عمل أعادة الأعمار والتنمية لفترة ما بعد النزاع (الفقرات من 18-22 من المشروع) ترأست جلسة النقاش الدكتورة مونيكه جوما ، من [سافار أفريقيا] حيث قدمت الدعائم التي تشكل كل مبدأ من المبادئ ، وسلطت الضوء على بعض التحديات التي تواجهه للاتحاد الافريقي والى جميع الفاعلين المشاركين فى أنشطة أعادة الأعمار والتنمية لفترة ما بعد النزاع فى القارة.

14- تضم بعض التحديات المتعلقة بالمبادئ الأساسية للسياسة الإطارية لاعادة الأعمار و التنمية لفترة ما بعد النزاع ، التالي:

- كيفية زيادة قيادة الاتحاد الافريقي لضمان المسئولية المشتركة عندما لا يخضع اغلب الفاعلين لمساءلة الاتحاد الافريقي.
- الحاجة إلى الإسراع في عملية وضع المواقف والتعريفات الافريقية المشتركة للعناصر الرئيسية الفرعية لإعادة الاعمار والتنمية لفترة ما بعد النزاع مثل ssr أو نزع الأسلحة والتسريح وإعادة الدمج.

- ضمان الوضوح الاستراتيجي بين العمليات الدولية لإعادة الاعمار والتنمية لفترة ما بعد النزاع و عملية الاتحاد الافريقي من خلال مواءمة الأنشطة وتزامن عمليات التسليم لضمان ان تكون القيادة الكلية للاتحاد الأفريقي.
- ضمان أن أنشطة إعادة الاعمار والتنمية لفترة ما بعد النزاع تعزز شرعية سلطة الدولة ، عوضاً عن تقويضها .
- ضمان أن أنشطة الدولة تقود إلى إنشاء مؤسسات ذات مصداقية مبنية على مبدأ التوزيع العادل للسلطة والثروة لتجنب خلق المأسى من جديد والتي يمكن أن تعيد إشعال النزاعات .
- خلق مجال لدول ما بعد النزاع لتحدد ووضع الاولويات لاحتياجاتها ولمنافع أنشطة إعادة الاعمار والتنمية لفترة ما بعد النزاع للمشاركة في جميع مراحل برامجها .
- دمج بناء القدرة في جميع العناصر التأسيسية للسياسة الإطارية لإعادة الاعمار والتنمية لفترة ما بعد النزاع وضمان إحلال أصحاب المهارات الخلاقة .

ضمان الملكية الوطنية والمشاركة في أنشطة إعادة الاعمار والتنمية لفترة ما بعد النزاع حتى وان كانت برامج إعادة الاعمار قد وضعت خلال محادثات السلام ، والتي ليست بالضرورة تشرك جميع أصحاب المصلحة .

15- أكد المشاركون على أن هذه المبادئ تتعلق بإدارة جهود إعادة الاعمار ، وعلى هذا الأساس يتم تطبيق وتوجه جميع الأنشطة والبرامج في كل عنصر تأسيسي . الهدف الأولي هو لضمان التعاون في العمل وتعزيز فعالية وكفاءة الخدمات في شكل يؤدي إلى تجديد المجتمع . بالإضافة إلى أن المشاركين يؤكدون على التالي :

- أهمية تقييم الاحتياجات المدمجة في كل منطقة من مناطق ما بعد النزاعات ، والتي تشكل أساسا لدعم أطار عمل الاتحاد الأفريقي لإعادة الاعمار والتنمية لفترة ما بعد النزاع.
- مبدأ العدالة بين الجنسين ومشاركة المراة.
- احترام حقوق الإنسان.
- مبدأ الشراكة ، على جميع المستويات ، كتكملة لمبادئ القيادة الافريقية و الملكية الوطنية.
- تضمين مبدأ المرونة الذي تسيره عمليات تقييم منتظمة ، والتي تمكن من تقديم التغيرات في استراتيجيات للرد على الآثار/ والتبعات غير المبرمجة لأنشطة أعادة الاعمار والتنمية لفترة ما بعد النزاع.

- مبدأ الابتداء من القاعدة ، يضمن الملكية المحلية والمشاركة و الشراكة على المستوى الوطني بين الحكومات الافريقية و بين الفاعلين الإفريقيين و الدوليين.

الجلسة الرابعة: العناصر التأسيسية

1) الأمن

16- قام بدور الميسر في الجلسة المخصصة للأمن (الفقرات من 24-26 من المشروع) الدكتور **رومان يوزيكه** من GTZ. و ترأست السيدة **لو ايكوستون** ، من DFID ، عملية النقاش.

17- ضمت المقترحات المتعلقة بالأمن التالي:

- تعريف الأمن وعناصره الأساسية مثل الأمن الانسانى و نزع الأسلحة و التسريح وإعادة الدمج وssr على وجه التحديد.
- الإطلاع على السياق العام / هشاشة الأمن مرتبط بالدول الخارجة من النزاعات .
- اجراء تحليل استراتيجى قبل البدء فى انشطة اعادة الاعمار والتنمية لضمان فهم جيد للسياق حتى يتم استعادة الامن .
- التمييز بين الاستقرار قصير الاجل والتدابير الاسترتنيجية طويلة الاجل.
- وضع ادوار ومسئوليات جميع الفاعلين على المستوى الوطنى والمحلى والاقليمى والقارى والدولى .
- تحديد الانشطة الرئيسية التى يمكن القيام بها قبل التوقيع على اتفاقية السلام .
- اعطاء عناية خاصة لاحتياجات الجنود الاطفال.

تسليط الضؤ على العلاقة بين الامن والعناصر التأسيسية الاخرى خاصة حقوق الانسان .

ثانياً :-الحكم السياسى والانتقالى :-

18- الجلسة الخاصة بالحكم السياسي والانتقالي (الفقرات 27-30 من المشروع ، تولى السفير اميلى اقمابا ، مدير ادارة الشؤون السياسية دور الميسر وترأس النقاش السيد جليانو بريتا مستشار لدى DANIDA والدكتور جاى سان من صندوق المساعدات الأمريكية.

19- لاحظ المشاركون أن:

هناك حاجة لتعريف الحكم ، الذى يضم عناصر تأسيسية مختلفة بما فيها المشاركة والشفافية وفصل السلطات وانشاء الخدمة العامة وسيادة القانون واستقلال الاشراف المدنى المستقل الخ . واغلبها غير موجوده فى الدول الخارجة من النزاعات . ويحتاج مثل هذا التعريف أيضا للبحث فى كيفية ضم الحكم الاقتصادي (بما فى ذلك الفساد) فى هذا الجزء .

- الحاجة الى وضع انشطة اعادة الاعمار والتنمية لفترة مابعد النزاع على اسس تحليل السياق الشامل لعلاقات السلطة السياسية والاجتماعية والاقتصادية على جميع مستويات المجتمع بما فى ذلك الامكانيات الحقيقية.
- دور المجتمع المدنى فى تعزيز الحكم خاصة فى الفترة التي تلي النزاع مباشرة عندما تؤكل الحكومة بعض الخدمات للفاعلين من منظمات المجتمع المدني ، لفترة زمنية محددة وحتى تسترد الدولة قدرتها على القيام بذلك .
الدور الهام الذى تلعبه الخدمة العامة والمنظمات الممثلة مثل البرلمان خاصة من خلال مؤسسة المراجعة والتوازن .
- الحاجة لتوضيح شكل اللا مركزية المقترح – فيما اذا كان لامركزية للسلطة والمسئولية والادارة المالية ... الخ .
- الحاجة الى مصالحة مبدأ الملكية الوطنية الذى يشمل القدرة ونقصها فى دول مابعد النزاعات وفرار جزء كبير من رأس المال البشرى قبل وخلال النزاعات .
الحاجة الى اشراك القدرة الدولية فى طرق مختلفة بهدف البناء والتعزيز بدلاً من الحد او تدمير فرص البناء او تعزيز القدرة المحلية .
- مؤسساتية الأشراف على الهياكل والآليات .

ثالثا : حقوق الانسان والعدالة والمصالحة .

20- الجلسة الخاصة بحقوق الإنسان والعدالة والمصالحة (الفقرات 31-34 من المشروع) ، يتولى المستشار القانوني بن كيكو دور الميسر. وترأس جلسة النقاش المفوض بدنا محمد عبدالله من اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب والسيد اسانا من اليونسكو.

21- ركزت التوصيات الناتجة عن النقاش على الحاجة الى:

- تعريف المفاهيم الرئاسية لحقوق الانسان والعدالة والمصالحة والبحث فيما اذا كان ينظر للعدالة على انها جزء من الحكم و من حماية حقوق الانسان او كاقيمة فى حد ذاتها .
- تحديد كيفية دمج الآليات التقليدية للعدالة والمصالحة مع الانظمة القانونية العصرية .
- إيضاح دور الاتحاد الافريقي وآلياته واجهزته المتخصصة مثل ACHBR و مجلس السلم والامن فى تعزيز وحماية حقوق الانسان .
- ضم الاشارة الى تعزيز ، بالاضافة الى الحماية ، حقوق الانسان .
- التأكيد على أهمية تنفيذ الصكوك الدولية لحقوق الانسان بعد التصديق عليها من قبل التشريعات المحلية ، وانشاء / او تعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان واجراءات رفع التقارير الى الدولة .
- مشاركة المجتمع المدني بما فى ذلك المنظمات المبنية على العقائد، فى حماية وتعزيز حقوق الانسان والعدالة والمصالحة .
- الاعتراف بأن الدول الخارجة من النزاعات ليس فقط فى حاجة الى ان تسترد سيادة القانون ، ولكن في حاجة ايضا لمراجعة المدونات القانونية الوطنية .
- القيام بإصلاحات قضائية فى الدول الخارجة من النزاعات .
- حرية التعبير بما فى ذلك حرية واستقلال وسائل الاعلام فى مناطق مابعد النزاع .
- رفض الحصانة الكاملة من العقوبات.
- توازن الاتجاهات الداعية الى منح العفو لتعزيز المصالحة مع الحاجة الى اقامة العدالة .
- التأكيد على حماية حقوق كل مجتمع خارج من النزاعات فى الاختيار بين استعادة او اعادة العدالة بناء على الاحتياجات .
- ضم تطبيق القانون الانسانى الدولي لفترة مابعد النزاع خاصة فيما يتعلق باسرى الحرب.
- بناء المؤسسات الوطنية المخولة بتعزيز حماية حقوق الانسان مثل المفوضيات الوطنية
- الاعتراف بمركزية التعليم والتدريب فى تعزيز حقوق الانسان والعدالة والمصالحة وثقافة السلام .

التأكيد على أهمية التعليم كحق اساسى خاصة فى الاتجاهات الديمقراطية للدول الخارجة من النزاعات . خاصة وان اغلبية الشباب من المحاربين .

- معالجة احتياجات المجموعات الخاصة والجماعات ذات الاحتياجات الخاصة .

رابعا: المساعدات الطارئة الإنسانية .

22- مع الأنشطة المختلفة التي تشكل هذا العنصر ، قام المشاركون بتصنيف حقوق الانسان والعدالة والمصالحة .

23- الجلسة الخاصة بالمساعدات الطارئة / الانسانية (الفقرات 35- 38 من المشروع ، تولى دور المسير فيها السيد لالنجا ناجادو . من مفوضية الامم المتحدة السامية للاجئين ، وترأس جلسة النقاش نيكولاسى كرادفورد من WFP، حيث اكد على الحاجة الى ان يكون الامورالطارئة جزءا من اعادة الاعمار والتنمية لفترة مابعد النزاع ، ولاحظ ثلاثة اسباب لدعم ذلك وهى :

- ازدياد الاحتياجات البشرية بعد التوقيع على اتفاقيات السلام وعودة اللاجئين والمرحلين قصريا والمحاربين السابقين. وتتسم هذه المرحلة أيضا بارتفاع توقعات اندلاع النزاعات من جديد ما لم تقدم المساعدة.
- يمكن أن تحدث الأنشطة الإنسانية خطر الارتداد إلى نزاع مرتبط بالعديد من دول ما بعد النزاع.
- البرامج الإنسانية أرضية جيدة لتعزيز السلام ، إذا ما تم التخطيط لها وتنفيذها بشكل جيد.

24- ضمت المقترحات خلال النقاش الحاجة إلى:

- التأكيد على أهمية تلبية التوقعات العالية للسكان لحصص السلام وتجنب الإيقاف الفوري المفاجئ للمساعدات الإنسانية بعد النزاع لتجنب الانتكاسة نحو العنف.
- النظر للمساعدات الإنسانية كأسس للتنمية وكأرضية لبرامج أوسع من إعادة الأعمار والتنمية لفترة ما بعد النزاع والتي تتطلب وقتا للتخطيط والتنفيذ بعد التوقيع على اتفاقية السلام.
- الاعتراف بالمخاطر التي تواجه الفاعلين في مجال الأعمال الإنسانية وامكانية السقوط بيد الأعداء ، والقدرات المحلية و دمج مثل هذه المعرفة في تخطيط و تنفيذ إعادة الأعمار والتنمية لفترة ما بعد النزاع.
- جمع الأنشطة الإنسانية في تدابير قانونية وتشغيلية و مؤسساتية. وتضم التدابير القانونية قوانين العفو والإسكان و حقوق الملكية ،

وتضم التدابير التشغيلية اتجاه الحقوق الأربعة (إعادة اللاجئين إلى أوطانهم و إعادة الدمج و البناء وإعادة التوطيد) في التخطيط والتنفيذ للبرامج الإنسانية والإنمائية و دور القوات الأمنية في أنشطة المصالحة. وتضم التدابير المؤسساتية إنشاء مؤسسات فعالة وذات كفاءة و تنسيق الآليات لتلبية الاحتياجات الإنسانية.

- وجود استراتيجية واضحة ، مع الأخذ في الاعتبار إن الخط بين الطوارئ والمساعدة الإنمائية طويلة الأجل تكون ضبابية. يجب تجنب المناطق التى تستمر فيها أعمال الطوارئ لعدة سنوات. عوضا عن ذلك ، يجب بذل الجهود من اجل الإسراع بعملية التحول من الإغاثة الإنسانية إلى المساعدة الإنمائية المستدامة.
- ضم الاشارة إلى الدول الأعضاء التى ترفع تقارير عن القضايا الإنسانية في معايير هذا العنصر.
- الاشارة إلى فيروس نقص المناعة البشرية /الإيدز الذي هو غائبا كليا في وثيقة إطار العمل. فغالبا ما تشهد نهاية النزاعات زيادة كبيرة في حوادث/ معدلات الإصابة ، مع إعادة فتح المواصلات وخطوط التجارة ، التى كانت مقفلة خلال الحرب ، و يصبح الناس أكثر حركية. كما يجب إن تشكل أنشطة الوقاية جزءا من الأنشطة الإنسانية والإنمائية.
- الاشارة إلى مشاكل معينة مع عملية التمويل و التى غالبا ما تكون بطيئة جدا في حالة الإغاثة الطارئة.
- عكس قيمة الأدوات الموجودة (مثل اتجاه الحقوق الأربعة للمفوضية السامية لشئون اللاجئين و الخطوط الإرشادية لـ UNDG في الدول التى تمر بمرحلة انتقالية...الخ) لتحسين هذه الوحدة من السياسة الإطارية للاتحاد الأفريقي.

25- لاحظ المشاركون إن مركزية المساعدات الإنسانية في إرساء المرحلة الانتقالية. فتوافر التمويل في وقته أمر في غاية الأهمية للأنشطة الانتقالية و أنشطة الإغاثة. كما اقترح أيضا إن يتبع العنصر التأسيسي مباشرة العنصر الأمني.

خامسا: أعادة الأعمار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية

26- الجلسة الخاصة بإعادة الأعمار والتنمية الاجتماعية و الاقتصادية (الفقرات 34-41 من المشروع) و التى تولى دور الميسر خلالها الدكتور **رينى كواسا** ، مدير إدارة الشئون السياسية بمفوضية الاتحاد الأفريقي. وترأس جلسة النقاش **جيمس واهوم** ، من البنك الأفريقي للتنمية ، والسيدة

فيكتوريا سيكيتوتو ، من منظمة الأغذية والزراعة ، و السيدة **كاثرين شناورنج** من المنظمة الدولية للهجرة .

27- حث المشاركون على الحاجة إلى إعادة مفهوم التنمية الاجتماعية والاقتصادية في دول ما بعد الحروب. مع ملاحظة إن التنمية الاجتماعية والاقتصادية التقليدية متوقعة مع وجود أنظمة عاملة ، وحث المشاركون على أن مثل هذه الهياكل غير موجودة أو متضررة جدا في العديد من دول ما بعد النزاعات ، والتي يمكن إن تشكل أسس لإنشاء آليات خاصة و تدابير لمثل هذه الدول. إن التحدي الأكبر يكمن في ضمان أن تأتي الأنشطة في المقدمة بينما يتم أنشاء الأنظمة في الوقت نفسه.

28- من بين القضايا التى أثيرت في النقاش:

- إلغاء الديون وأثارها على ميزانية دول ما بعد النزاعات ، وقدرتها على جلب الاستثمار و على تنفيذ برامج إعادة الاعمار والتنمية لفترة ما بعد النزاع .
- أهمية إعادة بناء جمع البيانات وقدرة تحليل الحكومة للاحتياجات التي تم تقيمها ومراقبة التقدم في تنفيذ إعادة الاعمار والتنمية لفترة ما بعد النزاع.
- غياب أنظمة الإدارة المالية بين الفاعلين المحليين والوطنيين في أماكن ما بعد النزاع ، والتي غالبا ما تكون غير مؤهلة لاستقبال المساعدات التي يحتاجونها .
- الحاجة إلى تنوير زعماء الدول الخارجة من النزاعات بشأن العمليات الدولية الجارية مثل مفاوضات منظمة التجارة العالمية ، حتى يتمكنوا من المشاركة بفاعلية في المحافل الدولية .
- الحاجة إلى معايير إضافية لقياس التقدم في إعادة الاعمار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، مثل انخفاض معدل الهجرة المنتظمة وازدياد العودة الطوعية للأوطان وزيادة مشاركة الافريقين في المهجر في التنمية الاجتماعية والاقتصادية .
- أهمية تقييم الاحتياجات التقنية لاعادة الاعمار والتنمية مثل تقنية المياه والصحة والكهرباء ، بالإضافة إلى الاستدامة البيئية وبناء القدرة في المهارات التقنية .
- دفع الرواتب والتقاعد خاصة لقوات الأمن وموظفي الخدمة العامة، لمنع الفساد ومعالجة مآسي الماضي وضمان الحكم الرشيد.
- الحاجة إلى ضم الأنشطة والمؤشرات المتعلقة بالتجارة والبنية التحتية الزراعية والإصلاحات المالية والمصرفية .
- الحاجة إلى الاشارة لفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز والأمراض المعدية الأخرى التي تؤثر على التنمية الاقتصادية .
- الحاجة للاشارة إلى القضايا البيئية وإدارة الموارد الطبيعية .

- يشترك اغلب السكان الافريقيين في الزراعة ، وهناك حاجة إلى
- إعطاء دور متعاظم له في التنمية الاقتصادية .
- تأثير النزاعات على الدول المجاورة ، مع تدفق التجارة عبر الحدود والتهريب والاتجار غير المشروع وتأثيرات عدم الاستقرار السياسي على الدول المجاورة .
- الحاجة إلى معالجة الهوات بين التزامات المانحين والمشتريات ، وضمان توزيع التمويل في الشكل والوقت المتوقعين من خلال مراقبة انسياب الموارد .

سادساً : مسائل الجنسين

29- الجلسة المخصصة لمسائل الجنسين (الفقرات 42-44.من المشروع) .تولت السيدة باميلا ديلارج ، من صندوق الامم المتحدة لأنشطة السكانية دور الميسر فيها وتراست جلسة النقاش السيدة هدنة ادوا ، من صندوق الأمم المتحدة للمرأة. ولاحظت رئيسة جلسة النقاش ، و كنقطة بداية ، الى الاعتراف بأن غياب العدالة بين الجنسين يشكل عقبة امام التنمية و تحديد الاسس التى تم التوصل اليها فى محاولة لمعالجة هذا التحدي العالمى

30- ضمت التعليقات خلال مناقشة هذا القسم التالى:

- طرفى الاتجاهين الاثنين لمسائل الجنسين المدمجة فى الوثيقة و تخصيص قسم منفصل ايضا لمسائل الجنسين امر فى غاية الاهمية، وتؤثر النزاعات على المراة والفتيات حيث ان احتياجاتهم تستحق عناية خاصة.
- مسائل الجنسين لاتعنى المراة فقط ، بل ايضا الرجل. وفى ضوء ذلك، تم تقديم مقترح لتغيير عنوان هذا القسم الى المرأة و مسائل الجنسين و تضم ايضا الاشارة الى مشاكل محددة ، على سبيل المثال ، يواجهه الاطفال وخاصة الجنود منهم.
- العنف المبنى على مسائل الجنسين ليس فقط موجه ضد المراة ، لذلك يجب ان تشمل التعريفات العنف ضد الاطفال وكذلك حساسية قطاعى الامن والعدالة فى جميع اشكال العنف المبنى على مسائل الجنسين.
- يجب ان تشمل معايير هذا القسم المؤشرات التشريعية مثل "الاطار القانونى لحساسية مسائل الجنسين " وتدريب القضاة و وكالات تنفيذ القانون...الخ
- الحاجة الى الاشارة للصحة الانجابية.
- الاعتراف بان الاصلاح فى قطاع الامن و نزع الاسلحة والتسريح واعادة الدمج لاتعترف او تقر بدور المراة فى حركات التمرد –

فهم جنود و مستعبدين جنسينا...الخ ، ويجب اخذ هذه الاحتياجات بعين الاعتبار عند وضع البرامج.

- هناك ثلاثة احتياجات لتحديد الانشطة الاقتصادية التى من شأنها ان تنفع المراة خاصة فى القطاع الزراعى
- من المساعد ان تكون هناك نقطة اتصال لمسائل الجنسين فى جهاز التنسيق/التنفيذ الوطنى لاعادة الاعمار والتنمية لفترة ما بعد النزاع للمساعدة فى دمج مسائل الجنسين.

الجلسة الخامسة: حشد الموارد وبناء القدرة

31- تولت السيدة فرنشيسكه بافارينه من المفوضية الاوروبية دور الميسر فى الجلسة الخاصة بحشد الموارد و بناء القدرة (الفقرات 45-47 من المشروع) وترأس النقاش السيد ياسوكي اهارا من JICA.

32- ضمت بعض المقترحات والتعليقات خلال مناقشة هذا الجزء التالي:

- اهمية عدم انحسار البحث فقط فى الموارد المالية ، لكن ايضا الموارد البشرية والتقنية خاصة عند حشد المساعدة من الدول الاعضاء فى الاتحاد الافريقي.
- أهمية استراتيجية حشد الموارد الوطنية التي أكدت عليها احتياجات التقييم ، والتي تضم ، من بين جملة أمور أخري ، أعادة تأهيل الأنظمة المالية والمصرفية.
- حاجة الاتحاد الافريقي إلى تحديد طرق أشراك الفاعلين الدوليين فى أعادة الأعمار والتنمية لفترة ما بعد النزاع ، لضمان بناء القدرة المحلية وتشجيع استخدام الفاعلين المحليين.
- الحاجة الى فصل الدور الدفاعي و التنسيقى للاتحاد الافريقي عن الإدارة المالية لبرامج أعادة الأعمار والتنمية لفترة ما بعد النزاع. ويمكن للاتحاد الافريقي مراقبة الإنفاق من الصناديق ضد تعهدات المانحين.
- يمكن للاتحاد الافريقي أشراك المانحين مع الدول الخارجة من النزاعات بشكل مرن و ترجمة التزاماتهم إلى مساعدة حقيقة سريعة و يعتمد عليها.
- يمكن للاتحاد الافريقي استخدام وتحسين آليات تنسيق المانحين الحالية بدلا من البحث عن آليات جديدة لإعادة الأعمار والتنمية لفترة ما بعد النزاع (انظر ، على سبيل المثال ، منتدئ المانحين لتنسيق المراجعة و مجموعات المانحين للمساعدات على المستوي الوطني ...الخ)

- القطاع الخاص كمصدر أضافي للموارد ، ماليا و تقنيا. الشراكة العامة والخاصة هي أيضا طريقة جيدة لبناء القدرة و نقل الموارد.
- هناك مصادر أخري للتمويل و موارد غير مالية متاحة أعادة الأعمار والتنمية لفترة ما بعد النزاع ، بما فى ذلك الحوالات النقدية و الإفريقيين فى المهجر و أعادة الأموال التي تم تحويلها من قبل القادة السابقين بطريقة خاطئة إلي الحسابات الأجنبية ، و شراكة الجنوب – جنوب.
- الحاجة إلى البحث أكثر في كيفية إدارة صندوق أعادة الأعمار والتنمية لفترة ما بعد النزاع ، إذا تم أنشاؤه ، بما في ذلك مصدر التمويل ، وكيفية وضع الدروس من النماذج الحالية مثل مرفق سلام أفريقيا.

الجلسة السادسة: الفاعلين و آليات الحكم و العمليات

33- تولي السيد **سيبرت ليبنبريق** ، CSIR دور الميسر فى الجلسة الخاصة الفاعلين (الفقرات 51-56 من المشروع) وترأس جلسة النقاش ممثلين عن المجموعات الاقتصادية الإقليمية (اكواس و المجموعة النقدية لوسط أفريقيا و الكوميسا وسين صاد و سادك)

34- ضمت بعض المقترحات والتعليقات خلال مناقشة هذا الجزء التالي:

- تم وضع المجموعات الاقتصادية الاقليمية بعناية لتكون قاعدة تشغيلية لتنفيذ و مراقبة برامج اعادة الاعمار والتنمية لفترة ما بعد النزاع.
- يجب ان تكون سياسات و برامج اعادة الاعمار والتنمية لفترة ما بعد النزاع متناغمة مع ومكملة لاطار عمل الاتحاد الافريقي.
- بالإضافة إلى المجموعات الاقتصادية الاقليمية ، هناك مجموعات اقليمية اخرى مثل مؤتمر البحيرات الكبرى ، وسكرتيرية نيروبي او اتحاد نهر مانو يمكنها أيضاً ان تلعب دوراً في اعادة الاعمار والتنمية لفترة ما بعد النزاع. كما يجب التركيز ايضاً على دور الدول المجاورة.
- يمكن للجنة الوزارية المشتركة على المستوى الوطني الاشراف على تنفيذ اعادة الاعمار والتنمية لفترة ما بعد النزاع ، بينما يجب انشاء جهاز مشابه على المستوى الاقليمي للمراقبة والاشراف على التقدم في اعادة الاعمار والتنمية لفترة ما بعد النزاع.
- تستحق التشكيلة الممكنة والولاية والطرق للجنة مجلس السلم والأمن الخاصة بإعادة الاعمار والتنمية لفترة ما بعد النزاع إلى مناقشات إضافية.

- يجب اعطاء عناية اكثر للمنظمات المبنية على المجتمعات ومنظمات المرأة والمنظمات المبنية على اساس العقائد والفاعلين الآخرين في منظمات المجتمع المدني في تطوير وتنفيذ برامج اعادة الاعمار والتنمية لفترة ما بعد النزاع.

ثانياً : القاري والدولي

35- تولى السيد بابوكر بالازي جاقن ، رئيس مكتب الاتصال مع الاتحاد الأفريقي دور الميسر في الجلسة الخاصة بالفاعلين القاريين والدوليين وآليات الحكم والعمليات (الفقرات 49-50 و 57-61 من المشروع) ، وترأس جلسة النقاش السيد كوجو بوساي ، من اللجنة الاقتصادية لافريقيا والسفير تيم كلارك من المفوضية الاوروبية.

36- ضمت بعض المجالات التي تمت مناقشتها والمتعلقة بهذا القسم التالي:

- امكانية ان يذ شيء ويستضيف الاتحاد الأفريقي قاعدة بيانات للخبرة الأفريقية والتي تكون متاحة للدول الخارجة من النزاعات. ويمكن للاتحاد الأفريقي تقديم المساعدة في القدرات الأفريقية المتاحة لتلبية احتياجات الدول الخارجة من الذزاعات وتسهيل التنمية فيها.
- أهمية الشراكة (بين الفاعلين المحليين والقطاع الخاص والعام والحكومة ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الافريقية والفاعلين الدوليين .. الخ) في جميع جوانب اعادة الاعمار والتنمية لفترة ما بعد النزاع.
- دور المؤسسات الفنية المتخصصة في تقديم التدريب وانشاء قدرة الموارد البشرية .
- العلاقة الممكنة بين لجنة الأمم المتحدة الجديدة لبناء السلام والاتحاد الأفريقي فيما يتعلق ببرامج اعادة الاعمار والتنمية في القارة.
- أهمية التنسيق الفعال والحقيقي وآليات التنفيذ والتبادل السلس والزمني للمعلومات بين الشركاء.
- تواءمة المؤسسات الأفريقية ومؤسسات الشركاء في استيراتيجية فعالة لبناء القدرة.
- الحاجة إلى التنسيق المشترك بين الادارات داخل الاتحاد الأفريقي ومؤسساته المتخصصة
- الحاجة إلى الارتباط الوثيق بين عمليات وآليات اعادة الاعمار والتنمية لفترة ما بعد النزاع وتلك المتعلقة بمنع وادارة وحل النزاعات.

الخاتمة والطريق الامام

37- اوضح السيد وان ان مقرري الاجتماع سيقومون تقريراً عن المداولات، وسيتولى الاتحاد الأفريقي أيضاً تنقيح مشروع وثيقة السياسة بعد عدد من المشاورات بما فيها التالي :

38- المشاورات مع المجموعات الاقتصادية الاقليمية وربما مع الدول الخارجة من النزاعات ، لبحث الدروس المستفادة خلال تنفيذ برامج اعادة الاعمار و التنمية لفترة ما بعد النزاع ومواءمة المبادرات القارية والاقليمية.

39- المشاورات مع منظمات المجتمع المدني لضمان مشاركة واسعة في التنمية و التنفيذ النهائي لاطار السياسة.

40- اسـتناداً إلـى توصـيات اجـتماع الخبـراء والمشاورات، سـيتولى فـريق الـصياغة الـذي يـضم مفوضـية الاتحـاد الأفريقـي و(سـافار أفريقيا) والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين تنقيح مشروع اطار السياسة . وفي ضوء ذلك ، شجع السيد وان المشاركين على تقديم مقترحات مكتوبة إلى الدكتورة موذيكة جوما (سافار أفريقيا) او الدكتور بيفيكادو بـ يهانو (المفوضية السامية لشؤون اللاجئين) للتنسيق والتعاون في تنقيح الوثيقة.

41- سـتقدم وثـيقة اطـار الـسياسة المـنقحة للـبحث مـن قـبل اجـتماع الخبـراء القانونين المزمع عقده في منتصف شهر مايو2006.

42- تقدم السيد وان بالشكر إلى (سافار أفريقيا) على دعمهم المتواصل للاتحاد الأفريقي في تطوير اطار سياسة اعادة الاعمار و التنمية لفترة ما بعد النزاع ، وإلى جميع المشاركين على حضورهم ومشاركتهم الفعالة.

43- تم رفع الاجتماع على تمام الساعة 17:00 في 7 فبراير 2006.